،

قضية بيع الأرض في فلسطين

بذور مبكرة

إعداد

معتز عبد الرحمن

مقدم إلى

الأستاذ الدكتور: عيسى بريجية

،

تمهيد

تعد مسألة (بيع الفلسطينيين لأرضهم لليهود) أحد أكثر الجدليات التي تثار للتشغيب على الحق الفلسطيني في الأرض المحتلة، وكذلك لتخذيل الأشقاء قبل غيرهم عن دعم قضية فلسطين ونصرتها، وقد بدأ الالتفات خلال السنوات الماضية لأهمية التناول العلمي التاريخي لتلك القضية وليس فقط الرد العاطفي الثائر، وينصب اهتمام الكُتاب وصناع المحتوى المرئي على حقبة بيع كبار الملاك – لا سيما غير الفلسطينيين وغير المسلمين – الأراضي إلى اليهود، والتي لم تتجاوز في أقصى قدر لها 4% من الأرض عشية الاحتلال، وفي هذا البحث المحدود رأيت أن ألقي ضوء عابرا على مرحلة ما قبل تملك أولئك الملاك لتلك الأراضي من الأساس، إذ لم يكن تملكهم هم أنفسهم لتلك الأراضي تملكا شريفا مستحقا رغم كون الكثير منهم عربا وغير يهود.

نظام المشاع (ما قبل عام 1858م)

تستعمل النصوص القانونية والمؤلفات قديمها وحديثها لفظة (المشاع) للدلالة على حقوق انتفاع جماعية في الأرض يبيحها العرف أكثر مما هو تملك جماعي.

فكانت كل الأراضي المحيطة بالقرية من حقول ومراع ومحاطب وغيرها فيها حقوق لكل سكان القرية، ولا يجروء أحد على الاقتراب منها إلا بإذن الجماعة القبلية، وقبلت الدولة هذا المفهوم في مقابل اعتراف القرية بحقوق شرعية للدولة في الأرض، أي أن القرية (الجماعة القبلية) هي المالك الحقيقي والفعلي للأرض بينما الدولة هي المالك النظري لها، وتدفع القرية الخراج إلى الدولة دون إشكال كونه حق شرعي معترف به اجتماعيا ومؤسس على العقيدة.

بعض خصائص نظام المشاع:

- الحق في استعمال أراضي القرية مشترك لجميع أفراد القرية.

- كل حصة لها مساحة متساوية من الأرض المشتركة المزروعة ومن أجزائها أو قطعها.

- الأراضي الصالحة للزراعة كان يعاد توزيعها دوريا (عادة بالقرعة) حسب عدد الحصص التي يمتلكها كل فرد له حق الحيازة.

- ليست كل أراضي القرية خاضعة لهذا التقسيم (الحدائق والأراضي المستصلحة حديثا مستثناة) وليست كل العائلات لها حق الحيازة.

أما عن قسمة المشاع فقد كانت الأرض تقسم بين جميع أفراد القرية، وباعتبارها حقا جماعيا لا فرديا فقد كان اقتسامها شأنا يخص السلطة في القرية ويخضع لرقابتها، وتقع المسؤولية على عاتق ما يسمى ب (مجلس الاختيارية) وليس شيخ القرية وحده.

القوانين العثمانية 1858-1859

أصدرت الدولة العثمانية سلسلة من القوانين والتعليمات الخاصة بتسجيل الأراضي إذ نجد قانون الأراضي العثماني المؤقت الصادر في 7 رمضان 1274هـ/ 1858م، تلاه نظام الطابو في 1275 هـ / 1859م، ثم لائحة تعليمات بحق سندات الطابو في العام نفسه، وتعريف نظام الطابو (خاص بموظفي الدوائر المهنية وسبل التسجيل الإدارية) في 15 شعبان 1276 هـ/ 1859م. ونظمت كل هذه التشريعات أحكام الأراضي الأميرية

،

وتلك الحاصل بها التصرف والأراضي المتروكة والموات والوقف وسبل انتقال الأراضي وتوريثها، وكذلك أحكام الملكية الخاصة والإيجارات.

بناء على هذه القوانين تدعي الدولة أن لها حقوقا مغتصبة في المشاع القروي، وسارعت عبر الإرادة السنية التي حوتها المادة الثانية من قانون الأراضي إلى المطالبة بحقوقها: (فلما كان لكل قرية أراض تزيد كثيرا عما بإمكان أهلها زراعته أصبح من اللازم إعطاء وتفويض مقدار كاف لأهاليها من الأراضي التابعة لها ووضع الزائد منها في المزاد العلني وإحالته للطالبين المحليين أو المجاورين)، مما جعل المشاع القروي مهدد بالتفكيك.

رد فعل المجتمع الفلسطيني

استنكفت الأغلبية الساحقة من المجتمع الريفي الفلسطيني قرارات تسجيل الأراضي ولم تتفاعل معها، وكان لهذا الموقف أسبابا ودوافع متعددة أكثرها متعلق بالمخاوف من مترتباتها، ومن ذلك:

1- الخوف من التجنيد

فقد عانى المجتمع الفلسطيني من فقدان الكثير من شبابه ورجاله بسبب التجنيد الإلزامي في معارك الدولة العثمانية، خاصة أن القوانين صدرت بعد فترة وجيزة من حرب القرم والتي قتل فيها الكثير من شباب القرى الفلسطينية أثناء تأديتهم لخدمة التجنيد الإلزامي، ولأن تسجيل الأراضي يعني تسجيل أسماء ملاكها وتفاصيل قدرة القرية على الإمداد البشري في حال الحروب، اعتبر المجتمع الفلسطيني أن التسجيل يعد تخييرا بين الأرض والنفس، فعدم التسجيل يهدد حيازة الأرض، والتسجيل يهدد النفس (الروح) بالتجنيد الإلزامي، ومع قيام حملات تجنيد واسعة بُعيد صدور القرارات مثل حملات عام 1862م و1863 م، زادت حدة الرفض في المناطق التي شهدت تلك الحملات، مثل يافا والناصرة وعكا وجبل الخليل.

2- فقر المجتمع الريفي

ومثلما أدى التجنيد العسكري إلى استنزاف في الموارد البشرية كان الأمر كذلك بالنسبة للضرائب المفروضة على الفلاحين القانوني منها والعرفي؛ فقد أدت إلى استنزاف في الموارد الاقتصادية والمالية، وأدت تلك الأثقال الملقاة على كاهل الفلاحين بهم إلى حياة فقر وكفاف، وقد تكيف الفلاح الفلسطيني مع تلك الحياة مثلما اعتادت المجتمعات الريفية، ولكن عندما أضحى الفلاح مطالبا بتسجيل أرضه ودفع مستحقات الطابو استنكف عن ذلك لعدم قدرته على الوفاء بها، ففي كل موسم لجمع المحصول يتعرض الفلاح إلى الابتزاز واللصوصية ومحاولات العشارين والمرابين الاستيلاء على أرضه ثم يطالب أخيرا بدفع بدل الطابو الذي لم يكن متوفرا بحوزة الغالبية الساحقة من الشرائح الريفية بما في ذلك الملاكين المتوسطين والصغار، كما ارتاب الفلاحون من فرض رسوم وضرائب جديدة على الأراضي إذا ما سجلت في دوائر الطابو.

اختراق حاجز الدفاع السلبي

اتخذت الدولة العثمانية اجراءات متعددة لاختراق حاجز الدفاع السلبي الذي أقامه الريف الفلسطيني ضد القوانين الجديدة، من ذلك:

وضع تشريعات قانونية جديدة أكثر تشددا عامي 1874 و1876م تتعلق بإصدار سندات ملكية جديدة للأراضي الملك وأراضي الوقف، فلم تعد تميز بين أراضي الملك وأراضي الوقف كما كانت سابقا وأصبح الجميع تابعا لنظام الطابو، وذلك كي لا يتهرب الفلاحين من تسجيل الأراضي عن طريق وقفها، كما جعلت اجراءات انتقال

،

الأراضي وأي تعامل عليها يستلزم تسجيلها، وألزمت الفلاحين بتسجيل الأراضي خلال ستة أشهر من وصول سندات الطابو إلى محل تلك الأراضي، ومن لم يسجل خلال تلك المدة ليس له أن يطالب بها بعد ذلك، ثم تحال إلى المزاد العلني لبيعها، ووضعت الدولة مكأفاة تصل إلى 10% من بدل الطابو لمن يبلغ عن أرض (مكتومة) أي غير مسجلة، بجانب إضافة ضرائب جديدة حال التسجيل على بعض الأراضي لمنع انتقالها بالوراثة أو بالتوصية بها.

وكل هذا زاد من عناد الفلاحين وعزوفهم عن التسجيل مما عرض حيازتهم للأراضي لخطر كبير.

سلب الأراضي

لم يكن سلب الأراضي من الفلاحين ممكنا لولا قوانين تسجيل الأراضي ونمو الرأسمالية والموقف السلبي للفلاحين.

أ. الهجوم الرأسمالي على الريف الفلسطيني

أفسحت التغييرات الجديدة - التي لم يتهيأ المجتمع لها - المجال إلى استغلال حديث مارسته المدينة والرأسمالية والسلطة المحلية في القرية ضد المجتمع الريفي، إذ برزت الأرض كسلعة ذات قيمة عالية في الاستثمار، وتدخلت المدينة في الريف عبر رأسمالييها من التجار والممولين والمرابين.

ولقد تنبه أثرياء المدن إلى التحول الاقتصادي وفرص الثراء وتنمية الثروات فربطوا مصالحهم بالرأسمال المتدفق، وراحوا ينسجون علاقات مع الرأسماليين الأجانب، وتوجه قسم منهم إلى الاستثمار العقاري في الريف، فركزوا فعالياتهم على شراء الأراضي، السلعة الأكثر أهمية في ذلك الحين، واستغل الرأسماليون الأجانب خبرة هؤلاء المحليين؛ فاستعانوا بهم لاجتياح الريف بذات الوسائل المألوفة اجتماعيا مستفيدين من إحجام الفلاحين عن تسجيل أراضيهم ومستعملين شتى وسائل الإغراء المادي والتضليل، واستغلال ديون الفلاحين وغرقهم في مطالبات المرابين، وكذلك قدموا للفلاحين الكثير من التفسيرات الخاطئة والمخادعة للقوانين مما سهل قبولهم لما لن يقبلوه إذا فهموا القوانين على وجهها الصحيح، وبقي الكثير من الفلاحين في أراضيهم كمستأجرين يسهل إخلاؤهم عند الحاجة لا كملاك، وقد أدخل اليهود نظام "الإخلاء" إلى فلسطين وهو نظام معروف للفلاحين الأوروبيين وغير معروف للفلاحين العرب، ولم ينتبه العرب إلا خطورته ومآلاته إلا بعد فوات الأوان.

ب. دور الدولة

حين شرعت الدولة بتسجيل الأراضي نفذت تهديداتها ضد الفلاحين، فنقلت إلى ملكيتها ما اعتبرته أراضي زائدة عن حاجة القرى، وبدا أن الملكية سارت في طريقها إلى التصدع بلا رجعة مع التنظيمات المتشددة منتصف السبعينات، ولا ريب أن كل الشرائح المتنفذة في المدينة والريف قد استفادت أيما فائدة منها، فالقرى غير مبينة الحدود كان يوضع لها علامات حدودية ويقع مصادرة ما هو خارجها، وبذريعة عدم دفع بدل الطابو أو تسديد الضرائب المستحقة استولت الدولة على مساحات هامة من مشاع القرى البدوية الزراعية، وأدى هذا الإجراء إلى سيطرة التجار الرأسماليين في مدينة صفد على حيازات شاسعة من بينها أراضي عرب السواعيد قرب بحيرة الحولة حيث أجبروا على الرحيل، وقبلهم رحلت العشائر القاطنة في أراضي مرج بن عامر.

،

الأراضي في أيدي العائلات وكبار الملاك

أدت كل هذه الملابسات التي استعرضنا ملخصا لجانب منها إلى استحواذ الرأسماليين العرب والأوروبيون واليهود والمسيحيين الفلسطينيين واللبنانيين على الأراضي المحيطة بالمدن بدء من عام 1867م بطريق الشراء أو الربا.

و قد استطاعت عائلات شامية وبيروتية أن تستحوذ على مساحات شاسعة في مناطق مختلفة من فلسطين خاصة في سنجقي عكا ونابلس مثل أراضي سهل عكا، وادي الحوارث، السهل الساحلي، سهل الحولة، سهل مرج بن عامر، ... الخ ومن ناحيتها ملكت العائلات الشامية ما يقرب من 57 ألف دونم، وكان أشهرها عائلات العمري الدمشقية التي سكنت باشا، ورثة الأمير الجزائري، العكراوي، فاعور، شامان، فضل، سلوم، بازه والقباني، أما العائلات اللبنانية فامتلكت حوالي نصف مليون دوم، وكان أشهرها عائلات رمضان، جمال، ملكي، غلمية، شهاب، فرنسيس، ديكي، شام، فرح، فرحات، مارديني، بازه، الأسعد، سلام، دكروب، العويئي، طيان وسرسق.

وكانت سرسق – وهي من الروم الأرثوذكس - أشهر تلك العائلات وأوسعها تملكا للأراضي، وذكر إميل الغوري أنهم باعوا لليهود نحو 400 ألف دونم.

الأراضي من أيدي العائلات وكبار الملاك إلى أيدي اليهود

بلغت مساحة الأرض التي تم تحويلها من كبار الملاك إلى أيدي اليهود نحو 625000 دونم حسب إحصائيات الوكالة اليهودية عام 1947م موزعة كالتالي:

400 ألف دونم في مرج بني عامر.

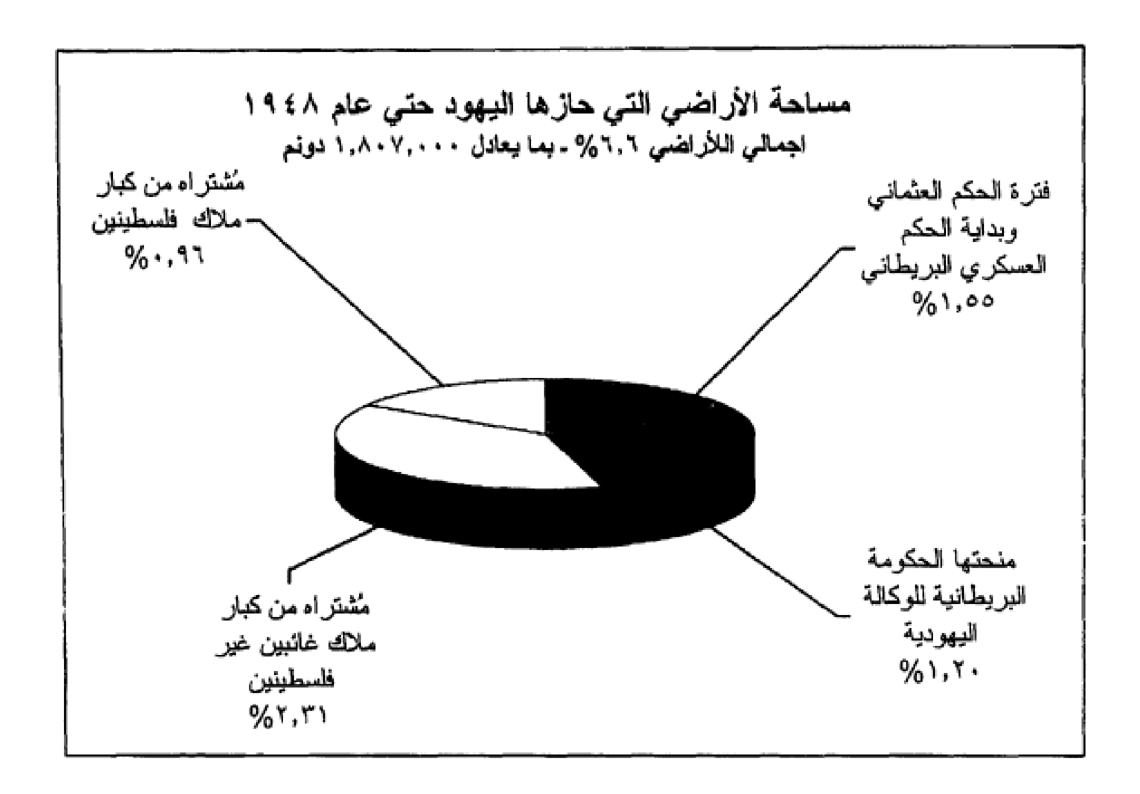
و165 ألف دونم من أراضي الحولة.

و32 ألف دونم في وادي الحوارث.

و28 ألف دونم في أقضية الناصرة وصفد وعكا وبيسان وجنين وطولكرم.

ويوضح الشكل التالي مساحات الأراضي التي حازها اليهود قبل عام 1948م ومصادر حصولهم عليها.

‘



مراجع البحث

- الجذور الاجتماعية للنكبة (فلسطين 1858-1948م) للدكتور أكرم حجازي، مدارات للأبحاث والنشر.
- فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، عيسى القدومي، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية.